

## الاحتفال بصدور أول بيان جمركي

بحضور حوالي 300 من مدققي الحسابات والمحاسبين وبمشاركة مدير عام الجمارك والمكوس الأستاذ حاتم يوسف وبحضور مساعديه ومدراء المكاتب الضريبية في المحافظات والألوية وبدعوة من جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية احتفل في فندق البيست أيسترن برام الله يوم أمس بالإعلان عن البدء بإصدار البيان الجمركي الفلسطيني لأول مره منذ أكثر من خمسون عاما وترأس الاحتفال رئيس جمعية مدققي الحسابات الأستاذ أكرم حسونة الذي هنا الحضور بهذا الانجاز العظيم وألقى كلمة تناول فيها نتائج لقاءات الجمعية المتكررة مع مدير عام القيمة المضافة والجمارك وخاصة موضوع البيانات الجمركية والتدقيق الذي تقوم به دوائر الجمارك على الاستيراد وما يتعرض له المستوردون من مشاكل ونوه إلى دور المحاسبين الغير حاصلين على تراخيص ودعاهم لمزيد من التعاون البناء من اجل المصلحة العامة دون إجحاف بحقوق أي طرف ووعده بمزيد من الجهد من اجل تذليل عقبات عقد مجلس مهنة تدقيق الحسابات للنظر في الطلبات المقدمة , **أما مدير عام الجمارك** والمكوس وبعد شكره لجمعية مدققي الحسابات على تنظيمها لهذا اللقاء استعرض بدوره خطة المديرية للعام 2008 م وأعلن عن بدء العمل بالبيان الجمركي الفلسطيني ليخدم كل قطاعات الاقتصاد الوطني ووعده بتوصيل خدمة برنامج (تواصل) المحوسب والخاص بالجمارك لكل الشركات ومكاتب التدقيق والتخليص واستعرض حال الالتزام الضريبي القائم وأشاد بدور مدققي الحسابات والمحاسبين وأشاد بالالتزام المستوردين الذي سينعكس على الأرقام والإحصاءات الاقتصادية الفلسطينية بصوره ايجابية ووعده بمزيد من التسهيلات تبعا للالتزام الطوعي ووعده بالمزيد من المرونة في التعامل مع القضايا ما قبل 2008 م. ثم استعرض طاقم المديرية بالأرقام المؤشرات الضريبية لكل المناطق ولكل القطاعات الاقتصادية.

تلا ذلك **كلمة رئيس لجنة الضرائب** في جمعية مدققي الحسابات الأستاذ رجائي القيسي الذي استعرض معوقات تنفيذ الاتفاق السابق حول البيانات الجمركية ومنها استمرار حملات التدقيق اللاحق عن الفترات السابقة وعدم تعاون مدراء المكاتب الضريبية في الألوية بصوره كافيه وعدم التنفيذ الكامل للاتفاق والتسرع بإصدار تقديرات عالية تتناقض مع الاتفاق السابق وطالب باستثناء المستوردين الملتزمين والمسجلين ضريبيا وكذلك الصناعة الوطنية والمواد الخام وقطع الغيار واللوازم الانتاجيه ودعا لاحترام الاعتراضات والطعون التي تقدم وطالب بإيقاف التدقيق اللاحق وإعطاء الالتزام الطوعي فرصه اكبر ثم تحدث عن الترتيبات

- الجديدة التي تنص على إصدار بيان جمركي فلسطيني بد
- الحسابات في ذلك وتحديث عن البيانات التكميلية ومنح الم
- إعادة التقييم بحيث يتم منح المكلفين فرصة الاستفادة واسترداد الضريبة التي تدفع على
- البيانات التكميلية أو لدى إعادة التقييم ،
- وبعد ذلك تم فتح المجال للاستفسارات والاستئلة .
- وأجاب عنها عطوفة مدير عام الجمارك والذي أعلن عن :
1. استثناء الصناعة الوطنية من حملات التدقيق اللاحق.
  2. اقتصار التدقيق اللاحق على بيانات 2007 م فقط
  3. التعامل بمرونة عالية مع كل الاعتراضات التي قدمت أو تقدم والنظر في التقديرات بمرونة عالية وبما لا يرهق كاهل المكلف .
  4. اقتصار العمل وقبول البيان الجمركي الفلسطيني فقط وبمصادقة مدقق حسابات قانوني.
  5. منح المكلفين مزيدا من التسهيلات في كل الشؤون الضريبية شريطة إبداء التزام.
  6. إعداد آلية جديدة للبيانات الجمركية .
  7. دعوة كافة القطاعات الاقتصادية لتعميق ألتلتزام الضريبي الطوعي الذي يعتبر مؤشرا حضاريا وينعكس أثاره ايجابيا على المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية

واختتمت ورشة العمل على أن تعقد ورش عمل مستقبلية وسط إشادة المشاركين باستجابة مدير عام الجمارك لمطالبهم ووسط شكرهم لجمعية مدققي الحسابات على تنظيم وحسن إدارة اللقاء.